تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية

Evaluating the Teaching Performance of the Social – Studies′ Teachers at the Primary Stage in the Light of Legal Culture

بحث تكميلي مشتق من رسالة الدكتوراه

ديـنا رفعت سيدهم معوض

باحثة بمرحلة الدكتوراه قسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية – جامعة حلوان

أ.د/ أمير إبراهيم القرشي

أستاذ المناهج وطرق تدريس التاريخ

كلية التربية – جامعة حلوان

أ.د/ والي عبد الرحمن أحمد

أستاذ المناهج وطرق تدريس التاريخ

كلية التربية – جامعة حلوان

٢٠٢٥م

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، ولتحقيق هدف البحث أعدت الباحثة قائمة بأبعاد الثقافة القانونية وبطاقة ملاحظة الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، وتكونت مجموعة البحث من (١٢) معلم ومعلمة لمادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية الذين يعملون بإدارة المعصرة التعليمية، وأوضحت نتائج البحث انخفاض مستوى الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية، وفي ضوء ذلك تم وضع مجموعة من التوصيات، والبحوث المقترحة.

الكلمات المفتاحية:

التقويم – الأداء التدريسي – معلمي الدراسات الاجتماعية – الثقافة القانونية.

Abstract:

The research aimed at evaluating the teaching performance of the social – studies′ teachers at the primary stage in the light of legal culture, to achieve the aim of the research, the researcher prepared alist of dimensions of legal culture and an observation checklist for observing the teachers′ performance of the social – studies′ teachers at the primary stage. The sample included (12) male and female social studies teachers who work at Al Maasara Educational Administration. The results of the research showed a low level of teaching performance for social studies teachers in light of the dimensions of legal culture.Some recommendations and suggestions were made according to the research results.

Keywords:

Evaluation – Teaching Performance – Social Studies Teachers – Legal Culture.

مقدمة :

يُعد المعلم أحد العناصر المهمة والأساسية لنجاح العملية التعليمية في جميع مؤسسات التعليم بالمجتمع، حيث أصبح المعلم أساس التنمية والمستقبل الزاهر للبلدان، ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق التقدم والتطور مالم يهتم به، ومع الانفجار المعرفي الهائل والتطور التكنولوجي أضحى من الضروري تنمية الأداء المهني للمعلم حتى يتسنى له مواكبة هذا التطور من خلال الاستراتيجيات والأساليب الحديثة في مجالات التعليم المختلفة.

ونظرًا لأن دور المعلم كان ومازال دورًا متغيرًا مسايرًا لمتطلبات التطور الذي يصاحب التعليم كمهنة، فلم يُعد مقصورًا على آليات التدريس، إذ تحول إلى آليات التعلم، وتركيز الجهد الفاعل المواكب لمتطلبات العصر، والمعايير المناسبة للعملية التعليمية. (محمود جمعة: ٢٠١٣، ص٢٧٧).

وإذ كان المعلم يمثل اللبنة الأولى في عملية إصلاح التعليم وتطويره نحو الأفضل، فقد نالت عملية إعداد المعلم المصري مساحة كبيرة من الاهتمام من قبل أهل التربية، وذلك انطلاقًا من دوره الحيوي في تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية الحديثة، فأصبح إعداد المعلم في جميع دول العالم وتنميته مهنيًا من أساسيات التعليم والتعلم، كما تطورت المقاييس والمعايير العالمية ومتطلباتها في إعداد وتأهيل المعلم، وأصبح التعليم مهنة تقتضي حدًا أدنى من الكفايات الخاصة بالمهنة، بل واقتضت مهنية المعلم مقاييس تكاد تكون دولية ترتبط بالمهارات الأساسية التي يجب توافرها فيه، والأنشطة التي ينبغي أن يمارسها، والقدرات التي يجب أن يمتلكها، وهي جميعًا متطورة. (محمود الضبع: ٢٠٠٦، ص١٥٤)

ويُعد التقويم الشامل للمعلم والمتعلم مكونًا رئيسيًا في منظومة التعليم، فهو أساس البرامج التي تستهدف تطوير وتحسين كل عناصر هذه المنظومة، والمعلم الناجح هو الذي يتولى بنفسه تقويم كل آداء يقوم به، فالتقويم وسيلة للحكم على فاعلية العملية التعليمية وهو أيضًا الاستراتيجية الفعالة للتغيير التربوي، سواء على مستوى التلميذ، أو المعلم، أو كل من يهمهم الأمر لاتخاذ قرارات التغيير، كما أن التعليم الفعّال يُمكِن المعلم من تطوير وتحسين أدائه. (فوزي طه، ورجب الكلزة:٢٠٠٠، ص١٧٣)

وإذا كان عملية التقويم ضرورة لازمة باعتبارها عملية ديناميكية تستهدف إحداث تغييرات في معلومات، وخبرات، وطرق، وأداءات، وسلوك، وإتجاه المعلمين بغية تمكينهم من استغلال طاقاتهم، لذلك تحرص النظم التعليمية على تحديد مستويات معيارية للوصول لرؤية واضحة للمدخلات، والمخرجات، وإلى تحقيق الأهداف المنشودة. (عماد السيد:٢٠٠٦، ص٦٥)

ويتطلب التقويم المعتمد على المعايير رصد مجموعة من الأدلة الواضحة كمقياس للحكم على أداء معين، ويتطلب إرشادات لما يجب النظر إليه عند القيام بالتقويم، وتسمى هذه الأدلة مؤشرات الأداء، وتُعرف مؤشرات الأداء بأنها عبارات متفق عليها تصف المعيار وترسم حدوده المرغوبة، وتفاصيله المُنتمية بما يساعد على التأكد من تحقق المعيار. (محمود جمعة:٢٠١٣، ص٢٨٠)

وتُفيد أدوات التقويم في إعطاء أدلة صادقة، وصحيحة على تحقيق الأهداف أو عدم تحقيقها لدى كل من المعلم والمتعلم، ولا يقتصر تقويم المعلم على استخدام أداة واحدة فقط بل يجب تنويع أدوات تقويم المعلم خاصة تلك التي تساعد وتعزز عملية النمو المهني للمعلم، وتساهم في اتخاذ قرارات محددة بشأن العملية التعليمية. (عبد المعطي رمضان: ٢٠٠٤، ص ٩٨٥)

وتشير العديد من الدراسات إلى أن المقصود بعملية تقويم الأداء التدريسي تلك العملية المنظمة التي يتم فيها إصدار حكم على منظومة تربوية ما، أو أحد مكوناتها بهدف إصدار قرارات تربوية تتعلق بإدخال تحسينات، أو تعديلات على تلك المنظومة، أو عناصرها وصولًا إلى مستوى الجودة المطلوب، كما أنها عملية تشخيص وعلاج لمشكلة ما، وهي عملية شاملة ومستمرة تستخدم للحصول على البيانات والمعلومات التي يتم في ضوئها إصدار القرار، لذا فمن الأهمية الاهتمام بقياس وتقويم جوانب العملية التعليمية خاصة ما يتعلق منها بتقويم الأداء التدريسي للمعلم وبخاصة معلم الدراسات الاجتماعية، لما له من أهمية في ترسيخ القيم وتنمية الولاء والانتماء للوطن، وتدريب الطلاب على مهارات اتخاذ القرار، وحل المشكلات، وبناء المواطن الصالح في المجتمع. (جعفر محمود: ٢٠١٥، ص٤١١)

وإعداد المواطن الصالح تُعد المسئولية الأولى للدراسات الاجتماعية، وذلك لأن مناهجها تنصب على معالجة علاقة الإنسان بالمجتمع الذي يعيش فيه، والمشكلات المترتبة على تفاعل الناس بعضهم مع بعض في جماعات، لذا وجب نشر وتعميق ثقافة القانون لدى المواطنين، إذ أنها من أهم العوامل الأساسية في عملية التطوير والتنمية التي يطمح إليها أي مجتمع، بل هو شرط لكل إصلاح في جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب أن يقوم معلم الدراسات الاجتماعية بنشر الثقافة القانونية.

وتُعرف الثقافة القانونية باعتبارها مجموعة من القواعد السلوكية التي تحكم الروابط داخل المجتمع، كما تُعد أحد المكونات الضرورية لمنهج دراسات اجتماعية سليم، فالمفاهيم والحقائق المتعلقة بالقانون ضرورية في فهم التاريخ والحكم والاقتصاد؛ كما أن

الثقافة القانونية تساعد على تطوير المعلومات، والمهارات، والاتجاهات اللازمة لإعداد المواطن الصالح.

كما إن الهدف من نشر الثقافة القانونية ليس إعداد متخصصين في القانون، وإنما مساعدة المتعلمين على اكتساب قدرًا من المعارف القانونية التي تؤهلهم لمواجهة وحل المشكلات التي قد تعترض حياتهم اليومية بوعي ومسئولية. ومن هذا المنطلق أصبح تحقيق درجة من الوعي بالقانون لدى الطلاب في مراحل التعليم المختلفة هدفًا ومطلبًا تربويًا على القائمين على العملية التعليمية العمل على تحقيقه من خلال الآليات المختلفة لإدراج الثقافة القانونية ضمن المناهج الدراسية على أن تتدرج في محتواها وفق المرحلة العمرية بحيث تكتمل تلك الثقافة مع تخرج الطالب وحصوله على الشهادة الجامعية.(ايمان محمد عبد الوارث:٢٠١٨، ص١٩٨)

إلا أنه باستقراء الواقع المعاش نجد أن هناك ضعفًا في ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية، وهذا ما أكدته العديد من المصادر ومن ذلك:

أولًا: الاطلاع على العديد من البحوث والدراسات السابقة

أ – الأدبيات والدراسات والبحوث التي تناولت الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بصفة عامة:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث السابقة الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بصفة عامة مثل دراسة كلًا من (حسام الدين حسن،٢٠٠٦) ودراسة (خالد عبد اللطيف،٢٠٠٨)، ودراسة (حسن القرش وأحمد عبد الرشيد، ٢٠٠٩)، ودراسة فايزة أحمد،٢٠١٠)، ودراسة (جعفر محمود،٢٠١٥)، ودراسة (جيهان فؤاد،٢٠٢٢) ، وقد أتفقت نتائج الدراسات على قصور الأداء التدريسي للمعلمين وإن جاءت بدرجات متفاوتة، وأكدت أهمية تقويم أداء المعلمين، كما أنه لا توجد دراسة (على حد علم الباحثة) تناولت تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

ب – الأدبيات والدراسات والبحوث التي أكدت على أهمية تضمين برامج وأبعاد الثقافة القانونية في المناهج الدراسية:

أوضحت دراسة (والي عبد الرحمن،٢٠٠٠)، ودراسة(Colby.A,2003) ودراسة(Steven.L,2007) ، ودراسة(Zubok, Chuprov,2007)، ودراسة (Stavenhagen,R,2008)، ودراسة (عيد عبد الغني،٢٠٠٨)، ودراسة (نجاة عبده عارف،٢٠٠٩)، ودراسة(Epstein,A.,& Anderson,P.M2009)، ودراسة (زكي بن

عبد العزيز وأمير القرشي،٢٠١١)، ودراسة (عبد المعطي رمضان،٢٠١٤)، ودراسة (إيمان محمد عبد الوارث،٢٠١٨) بضرورة تضمين أبعاد الثقافة القانونية في المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، من خلال قيام معلمي الدراسات الاجتماعية باكساب تلاميذ المرحلة الابتدائية لهذه الأبعاد، على أن يتم ذلك من خلال مخطط دقيق يوضح تسلسل وتكامل الموضوعات والخبرات في المراحل المختلفة.

ثانيًا: الدراسة الاستطلاعية

قامت الباحثة بطرح مجموعة من الأسئلة والاستفسارات من خلال عدة مقابلات شخصية لبعض المعلمين بلغ عددهم(٥) معلمين وكانت أهم الأسئلة كالتالي:

١- ما المقصود بالثقافة القانونية؟

٢- ما الأهمية التربوية للثقافة القانونية؟

٣- هل يمكن تضمين الثقافة القانونية ضمن مناهج الدراسات الاجتماعية؟

٤- ما أهم المبادئ القانونية التي يجب اكسابها لتلاميذ المرحلة الابتدائية؟

٥- هل قمت بتحضير درس وفق مبادئ الثقافة القانونية اللازمة لتلاميذ المرحلة الابتدائية؟

ومن خلال اجابات المعلمين أتضح أن هناك قصورًا وضعف في فهم الثقافة القانونية وأهميتها التربوية، الأمر الذي يتطلب ضرورة تقويم الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

ثالثًا: الخبرة الميدانية:

لاحظت الباحثة من خلال عملها – كمعلم أول ومشرف لمادة الدراسات الاجتماعية – ضعف في ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية بالمدرسة لأبعاد الثقافة القانونية، الأمر الذي يتطلب التقويم المستمر للأداء التدريسي للمعلمين.

مشكلة البحث:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما واقع الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أبعاد الثقافة القانونية التي يمكن لمعلمي الدراسات الاجتماعية تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية؟

٢. كيف يمكن قياس الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية؟

٣. ما مدى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية أثناء التدريس بالصف؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحالي في الآتي:

– تقديم قائمة بأبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها لدى تلاميذ التعليم الابتدائي، والتي يمكن في ضوئها تحسين الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

– تقديم بطاقة ملاحظة تتضمن أبعاد الثقافة القانونية والتي يمكن استخدامها في تقويم الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

– يُمكن أن تُفيد نتائج تقويم أداء المعلمين في تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية، وذلك لأن التقويم مُدخل لعملية التطوير.

– يُمكن أن تفيد نتائج البحث في تحديد جوانب القصور في الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية، وتقديم برامج تدريبية لتنميتها لديهم.

منهج البحث:

– تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة البحث؛ لأنه يهتم بوصف الظاهرة ويعبر عنها تعبيرًا دقيقًا من حيث طبيعتها ويعبر عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا (وذلك عند وصف وتحليل الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية)، وفي عرض الإطار النظري للبحث.

– المنهج التجريبي: عند تطبيق بطاقة الملاحظة.

أداتا البحث:

تمثلت أداتا البحث في الآتي:

١- قائمة بأبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها في الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

٢- بطاقة ملاحظة لتحديد مستوى الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء قائمة أبعاد القفافة القانونية.

مجموعة البحث:

تكونت مجموعة البحث من (١٢) معلمًا ومعلمة لمادة الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لتقويم أدائهم التدريسي في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

حدود البحث:

التزم البحث بالحدود التالية:

١- **الحد المكاني:** اقتصر البحث على بعض مدارس المرحلة الابتدائية بإدارة المصرة التعليمية.

٢- **الحد البشري:** (١٢) معلمًا ومعلمة معلمي للدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

إجراءات البحث:

للاجابة عن أسئلة البحث اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

أولًا: تحديد أبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها في الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية عن طريق:

- الرجوع إلى الأبحاث والدراسات السابقة في مجال تقويم الأداء التدريسي وكذلك الثقافة القانونية.

ثانيًا: إعداد قائمة مبدئية بأبعاد الثقافة القانونية التي تم التوصل إليها.

ثالثًا: عرض القائمة في صورتها المبدئية على مجموعة من الخبراء والمحكمين في مجال المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية لإبداء آرائهم ومقترحاتهم في القائمة وتقرير صلاحيتها.

رابعًا: إعداد بطاقة ملاحظة تتضمن مدى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية التي تم التوصل إليها من خلال القائمة.

خامسًا: اختيار مجموعة البحث من بعض معلمي الدراسات الاجتماعية العاملين بالمرحلة الابتدائية.

سادسًا: تطبيق بطاقة الملاحظة على مجموعة البحث، وذلك للتعرف على مدى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية.

سابعًا: رصد النتائج، وتحليلها إحصائيًا.

ثامنًا: تقديم التوصيات والمقترحات.

مصطلحات البحث:

١- التقويم:

لغويًا: قوّم الشيء أي عدله وصححه، ويعني الإصلاح بعد التشخيص، ويقول الرسول(ﷺ) رحم الله امرئ قوّم لسانه أي أصلح اعوجاجه، وقوّم المتاع أي جعل له قيمة وثمن، فالتقويم هنا التثمين، وبذلك فمعنى التقويم في اللغة يدور حول أمرين: الأول: بيان قيمة الشيء وتعديله، والثاني: تصحيح الخطأ فيه.(المعجم الوسيط٤، ص ٧٦٨)

يُعرف التقويم بأنه: عملية شاملة تتضمن إصدار حكم معين في ضوئه يتم التطوير والتحسين.(رحيم العزاوي: ٢٠٠٦، ١٨)

ويُعرف أيضًا بأنه: إصدار حكم على مجموعة من الأشياء، أو الموضوعات، أو الأشخاص في ضوء مجموعة من المعايير، أو المحكات، أو المستويات وهو يتضمن التشخيص، والعلاج، والوقاية.(محمد أبو الفتوح:٢٠١١، ٦)

ويعرف إجرائيًا بأنه: جمع بيانات عن مدى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف لديهم.

٢- الأداء التدريسي:

يُعرف الأداء التدريسي بأنه: أداء عمل أو نشاط معين ذي علاقة بتخطيط التدريس، تنفيذه، تقويمه وهذا العمل قابل للتحليل لمجموعة من السلوكيات (الأداءات) المعرفية والحركية والاجتماعية، ومن ثم تقييمه في ضوء معايير الدقة في القيام به، وسرعة انجازه والقدرة على التكيف مع المواقف التدريسيه المتغيرة بالاستعانة بأسلوب الملاحظة المنظمة، ومن ثم يمكن تحسينه من خلال البرامج التدريبية. (حسن حسين زيتون: ٢٠٠١، ص١٢)

ويُعرف أيضًا بأنه: مدى قدرة المعلم على استخدام الممارسات، والاجراءات التي تساعده على القيام بعملية التدريس بكفاءة عالية، يتحقق من خلالها مستوى أفضل في

العملية التعليمية وتظهر في المحصلة النهائية لنواتج التعلم. (اللقاني والجمل:٢٠٠٣، ص١٢)

ويعرف إجرائيًا بأنه: كل نشاط يقوم به معلم الدراسات الاجتماعية أثناء الموقف التدريسي بحيث يتم من خلاله اكساب المتعلمين لأبعاد الثقافة القانونية بالمرحلة الابتدائية.

٣- الثقافة القانونية:

تُعرف بأنها: مجموعة الحقائق، والمفاهيم، والمهارات، والاتجاهات، والقيم المتصلة بالقانون ذات الأهمية الاجتماعية، والتي يجب أن يكتسبها الفرد بوصفه عضوًا في المجتمع بحيث يعرف حقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها في ظل الدستور والقانون. (ثناء أحمد:٢٠٠٦، ص٨٦)

وتُعرف أيضًا بأنها: مجموعة من المعارف، والمعلومات التي ينبغي أن يكتسبها الطلاب والتي تُشكل الاتجاه، وتهيئ الطالب للتعامل السليم مع المواقف ذات الطبيعة القانونية، وتتضمن القوانين، واللوائح المنظمة للمجتمع، وعلاقة أفراده بعضهم ببعض وعلاقتهم مع مؤسسات المجتمع، وتتصل أساسًا بالحقوق والواجبات والقيم الدستورية والقانونية. (عيد عبد الغني:٢٠٠٨، ص ٥٠٧)

وتُعرف إجرائيًا بأنها: اكساب تلاميذ المرحلة الابتدائية لبعض المعارف، والمهارات، والاتجاهات، والقيم المتصلة بالقانون من قبل معلمي الدراسات الاجتماعية.

الإطار النظري للبحث:

يتضمن البحث الحالي محورين أساسين هما:

المحور الأول: تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية ويشتمل على: المقصود بتقويم أداء المعلم، أهداف تقويم أداء المعلم، أهم الأدوات وأساليب تقويمه، معايير تقويم أدائه، تقويم معلم الدراسات الاجتماعية.

المحور الثاني: الثقافة القانونية ومناهج الدراسات الاجتماعية، ويشتمل على: المقصود بالثقافة القانونية ، سماتها، أبعادها، أهميتها التربوية، علاقة الثقافة القانونية بمناهج الدراسات الاجتماعية.

- **المحور الأول:** تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية

أولًا: تطور عملية التقويم

إن أنظمة التقويم المستخدمة حاليًا، تم وضعها وتطويرها في أوائل وأواسط السبعينيات من القرن العشرين، وتعكس ما اعتقده المربون عن التدريس في ذلك الوقت،

الأمر الذي يؤكد حاجة أنظمة التقويم إلى التطوير لتتوافق وما أسفرت عنه البحوث في مجال الأدب التربوي، الذي انتقل بالعملية التربوية من مرحلة التعليم إلى مرحلة التعلم، وتحول مفهوم التعلم ومعه التدريس على نحو تدريجي من وجهة النظر السلوكية إلى وجهة النظر البنائية، فبدلًا من النظر إلى المعرفة على أنها محدودة وثابتة، فإن المفهوم البنائي يُعِد المعرفة شخصية، وأن المعنى يمكن بناؤه من لدن الفرد ومن خلال الخبرة، والتعلم عملية اجتماعية يقوم المتعلمون فيها ببناء المعنى الذي يتأثر بالمعرفة السابقة.(جابر عبد الحميد:٢٠٠٢، ص ٢٦٩)(أرندس: ٢٠٠٥، ص ص ٢١-٢٢)

هذا التطور الذي ظهر خلال العقدين الأخيرين والذي عُرف بالحركة البنائية للتعليم، ارتبط بظهور ما يسمى بحركة التحسين المدرسي، وأصبح التحسين المدرسي مطلبًا تربويًا أساسيًا في العديد من دول العالم، بل أصبح المطلب الأقوى في كل الممارسات المهنية والسياسات التربوية، باعتباره أحد المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق جودة التعليم، والارتقاء بمستوى مخرجاته، وإحداث التغيير المنشود في المدارس، وقد أثبتت العديد من البحوث التربوية أن أحد أهم أهداف التحسين المدرسي هو تعزيز قدرات المتعلمين، ودعم نموهم ومساعدتهم على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء، وانجاز هذا الهدف يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتحسين مستوى أداء المعلم. (Alma Harris:2002,p2-10)

وتتعدد مداخل الارتقاء بمستوى أداء المعلم، ويعتبر تقويم أداء المعلم أحد أهم هذه المداخل، كما أنه يمثل ركنًا مهمًا من أركان العملية التعليمية، حيث يمكن من خلاله التعرف على مستوى أداء المعلمين وزيادة دافعيتهم لتحقيق أفضل أداء ممكن، كما يُسهم في دعم عمليات النمو المهني من خلال تحديد المجالات المطلوبة تعزيزها لدى أعضاء المجتمع المدرسي، فضلًا عن إسهام عمليات تقويم الأداء في اتخاذ قرارات بشأن الجودة والتحسين المدرسي، إلا أن تحقيق ذلك رهن بالمعلومات التي يتم استخلاصها من عمليات التقويم، فكلما كانت المعلومات تعكس الواقع الفعلي للأداء، كانت فرص تطوير وتحسين الأداء المدرسي وبالتالي نواتج التعلم.(أحمد حسين:٢٠٠٨، ص ١١)

ثانيًا: المقصود بتقويم أداء المعلم:

يُعرف تقويم المعلم بأنه" العملية التي يتم بها التحقيق من أداء المعلم لعمله في ضوء مجموعة من الكفايات التي يتم تحديدها مسبقًا، واستخدام مجموعة من الأدوات لجمع المعلومات المتعلقة بأداء المعلم، والتي تساهم في النمو والتعلم المهني للمعلم".(رمضان عبد المعطي: ٢٠٠٤، ص ٩٨٩)

لذلك يُعد التقويم المستند إلى الأداء أحد مداخل التقويم الأصيل في معظم المنظمات المُعاصرة، ويُقصد به تحليل أداء العاملين لعملهم، ومسلكهم، وتصرفاتهم فيه، وقياس صلاحيتهم، وكفاءتهم في النهوض بأعباء عملهم الحالي، وتحملهم لمسئولية وظائف ذات

مستوى أعلى، وتضم عملية تقويم الأداء ثلاث خطوات متمايزة وهي قياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء الفعلي بأداء نموذج معين لتحديد الفرق بينهما، وتعديل الانحرافات وتصحيحها من خلال خطوات وإجراءات علاجية. (مجدي عزيز: ٢٠٠٥، ص ص ١١٦-١١٧)

ويرتبط تقويم أداء المعلم بممارساته المهنية، التي تنعكس على عملية إشغال التلاميذ في التعلم، وفي البناء النشط للمفاهيم، وفي إنجاز المهام التي تستثير تحديات العالم الحقيقي ومشكلاته، والتي تسفر عن منتج عياني أو أداء قابل للملاحظة، ويرتبط بتقويم الأداء عمليات جمع الأدلة التي تشير إلى ممارسات المعلم المهنية سواء داخل حجرة الدراسة أم خارجها.

وعليه فإن تقويم أداء المعلم يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذ لجمع الأدلة والمعلومات عن جودة أداء المعلم، والتي تحتاج إلى بيئة مدرسية صحيحة، يسودها مناخ من الثقة، والاحترام المتبادل، والموضوعية، فضلًا عن ضرورة وضوح الهدف من تقويم أداء المعلم لدى كل من المعلم والقائمين على تقويمه، بحيث يشترك الجميع في رؤية موحدة بشأن تحسين أداء المعلم، الذي ينعكس بدوره على تحسن أداء التلاميذ نحو التعلم.(Daniel, Duke .L:1995,P65-66)

مما سبق يمكن القول إن تقويم أداء المعلم هو عملية تقود إلى جمع المعلومات والأدلة عن أداء المعلم، للتعرف على جوانب القوة والضعف في ممارسته المهنية، ومناقشة المعلم فيها، وتعزيز جوانب القوة واقتراح طرق العلاج المناسبة لجوانب الضعف، بهدف تحسين أدائه، وذلك من خلال استخدام طرق موضوعية بعيدة عن التحيز، وضرورة توفير العلاقات الإنسانية الطيبة التي تزيد من ثقة المعلم في نفسه، وتسهم في تحسين المناخ التعليمي.

لذلك يجب التركيز على النقاط التالية عند تقويم أداء المعلم:

- يشمل التقويم التعرف على كفايات المعلم المهنية.
- يشمل تقويم المعلم تعدد الأدوات.
- يشمل تقويم المعلم تعدد الأفراد الذين يقومون بعملية التقويم.
- يتطلب تقويم المعلم مجموعة من المعايير للحكم على أداء المعلم.
- يتضمن تقويم المعلم اتخاذ قرار بصدد الأداء المهني للمعلم.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أسس عملية التقويم وهي كالتالي:

- أن تبنى عملية التقويم في ضوء طبيعة العملية التربوية، وبما يحقق أهدافها.
- أن تكون عملية التقويم مستمرة ومتوالية وغير منقطعة.
- أن يشارك في عملية التقويم كل من له علاقة بالعملية التربوية كالمعلمين، والمشرفين، الموجهين.
- أن تُستخدم نتائج عملية التقويم في تحسين وتطوير أداء المعلم وبالتالي العملية التعليمية مما يُنجِح السياسة التعليمية للدولة. (عائشة بنت بكر آدم:٢٠١٠، ص ٢٤٥)

ثالثًا: أهداف تقويم أداء المعلم:

أشارت العديد من الدراسات أن هناك ثلاث أهداف رئيسة لتقويم المعلم تتمثل في الآتي:

١- أهداف تتعلق بالمعلمين وذلك عن طريق:

- التعرف على الأداء المهني للمعلمين.
- التعرف على الأشخاص غير المؤهلين وغير المنتجين واستبعادهم.
- يفيد التقويم في عملية التغذية الراجعة للمعلم.
- يعمل التقويم على توحيد جهود المعلمين والمدراء لتحسين عملية التعلم.
- يعزز عملية التعلم التبادلي بين المعلمين والموجهين والمدراء.
- يعمل على الربط بين المدرسة والمعلمين لصالح الطلاب.

٢- أهداف تتعلق بالمتعلمين:

- إعطاء الدليل حول نمو المتعلمين وتقدمهم.
- حماية الطلاب من المعلمين الضعاف.
- يتعرف الطلاب على الداء الجيد للمعلم.
- يساهم في إظهار عملية تعلم الطلاب.

٣- أهداف تتعلق بالنمو والتعلم المهني:

- تعزيز مفهوم الثقافة المهنية أو الاحتراف المهني.

- تعزيز مفهوم التقويم الذاتي.
- يساعد على اتخاذ قرارات خاصة بالترقية والنقل.
- يساعد على تحسين التدريس عن طريق النمو الذاتي.
- يعطي الأدلة القانونية والمهنية للنمو المهني لدى المعلم.(عبد المعطي رمضان:ص ص ٩٩٠-٩٩١)

رابعًا: أهمية تقويم أداء المعلم:

تتمثل أهمية تقويم أداء المعلم في تحديد نقاط القوة في أداء المعلم لتدعيمها، والتعرف على نقاط الضعف لاتخاذ التدابير العلاجية المناسبة، فضلًا عن تخطيط برامج التنمية المهنية المستمرة، وتحفيز المعلم على تطوير ذاته مهنيًا، من خلال مساعدته على التفكير في ممارساته المهنية، ومراجعة أداءاته بهدف تطويرها وتحسينها، كما يساعد تقويم أداء المعلم في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالترقية أو المكافأة أو الالتحاق ببرامج الدراسات العليا وغيرها. (حسن حسين :٢٠٠٦، ص ص ١١٩-١٢٠)

ويمكن تلخيص أهمية تقويم أداء المعلم في النقاط التالية:

- تحسين نوعية التدريس المقدم للتلاميذ، باعتباره أحد مكونات العملية التعليمية، وذلك من خلال تحديد نوعية التغيرات المطلوبة من المعلم لإمكانية التحسين المدرسي في شتى المجالات.
- تشخيص الاحتياجات الفردية للمتعلمين من خلال تحديد جوانب القوة والضعف في الأداء التدريسي، وتوفير التغذية الراجعة لكيفية توجيه التلاميذ نحو التعلم الفعّال.
- توفير معلومات يمكن أن تؤدي أي تعديل أو تطوير مسئوليات المعلم وتحسين ممارساته المهنية.
- توفير معلومات تسهم في مكافأة الأداء المتميز أو الترقية لوظائف قيادية أو مهام تدريبية أو بعثات خارجية.
- تنمية المعلم مهنيًا حتى يستطيع المساهمة بفاعلية في عمليات التطوير المستقبلية أو التحديث المستمر لمنظومة المنهج المدرسي.(مجدي عزيز، ص ١٢٠)

خامسًا: أدوات وأساليب تقويم أداء المعلم:

للحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها، بشأن تقويم أداء المعلم، يتعين استخدام أكثر من أداة، لأن الاقتصار على أداة واحدة، من شأنه ألا يعطي صورة كاملة ودقيقة عن أداء المعلم، ولعل من أبرز الأدوات والأساليب التي يمكن من خلالها تقويم أداء المعلم ما يأتي: (أحمد حسين، ص ص ١٤-١٦)

١- الملاحظة.

٢- التقويم الذاتي.

٣- تقويم الأقران.

٤- ملف الإنجاز المهني.

٥- المنتجات الصفية.

٦- التقارير.

سادسًا: معايير تقويم أداء المعلم:

معايير تقويم أداء المعلم هي موجهات تساعد على تقويم أداء المعلم، وتقوم على أساس مجموعة من المجالات، التي تصف عددًا من أداءات المعلم المحتملة، كما تصف خصائص الأداءات التي تظهر عند مستويات مختلفة، وتتكون معايير تقويم الأداء من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

المجال ويمثل: الجوانب التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند تقويم أداء المعلم.

المقياس ويمثل المستويات المختلفة للأداء.

الوصف: وفيه يتم وصف لمستويات الأداء ضمن كل مجال من المجالات المختلفة، وفيما يلي عرض لأهم مجالات تقويم أداء المعلم: (محمد محمود: ٢٠٠٢، ص ص ٥١-٥٢)

١- تقويم المعرفة المتعلقة بإجراءات تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقويم التدريس.

٢- تقويم المعرفة المتعلقة بالمادة العلمية وأساليب تدريسها.

٣- تقويم المعرفة المتعلقة بعملية تعلم ومراعاة خصائص المتعلمين.

٤- تقويم المعرفة الخاصة بإدارة الصف، وقدرة المعلم على توظيف التكنولوجيا في عملية التعلم.

٥- تقويم المعرفة المتعلقة بالنمو والتعلم المهني لدي المعلم.

٦- تقويم الموضوعات المتعلقة بعلاقة المدرسة بالمجتمع.

٧- المسئوليات المهنية.

٨- أخلاقيات المهنة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الاعتبارات التي فئ ضوئها تتم عملية التقويم وهي كالتالي:

- أن هدف التقويم الأساسي هو البحث والتوثيق والتسجيل لمواصفات التدريس الناجح.
- عند إجراء عملية تقويم المعلم يجب تحديد الهدف والتبرير المناسب لها كأحد مجالات التدريب والتطوير التي يحتاجها المعلم.
- أن المعلم هو مركز عملية التقويم.
- يجب استخدام مصادر بيانية مختلفة حول نوعية المعلم وكفاياته.
- أن يشارك في عملية التقويم أكثر من مقوم للحكم على مدى كفاءة المعلم.
- أن توضع في الاعتبار المعلومات المتعلقة باختيارات الطلاب.
- يجب التنويع في مصادر الدراسات التي تعتمد على الأدوار الفردية للمعلم.
- بذل الجهد والوقت والامكانات اللازمة للتعرف على خصائص التدريس الجيد.
- يجب استخدام نتائج البحوث في مجال التقويم بطريقة جيدة وصحيحة.
- يجب الاهتمام بالبُعد الاجتماعي لتقويم المعلم وذلك بالتعرف على العوامل التنظيمية التي تخضع لها المؤسسة والدولة.
- يجب استخدام نتائج التقويم بتشجيع النمو المهني للمعلمين وتعميم النتائج والارتقاء بمستوى المعلم.
- عدم الاقتصار على تقويم المعلم فقط وإهمال موضوعات أخرى مثل تحصيل الطلاب والمنهج والمواد والتسهيلات التربوية والامكانيات المتوفرة.
- أن يتصف التقويم وأدواته بالصدق والثبات والموضوعية.
- يجب أن يعكس تقويم أداء المعلم فلسفة الدولة.
- يجب أن يكون التقويم منصبًا على المشاكل وليس الأفراد.

- عدم ارتباط التقويم بالأفكار السياسية لكل من المعلم والمقوم والاعتماد على الناحية المهنية فقط. (عبد المعطي رمضان،ص ص ٩٩٧-٩٩٨)

سابعًا: أهمية تقويم معلم الدراسات الاجتماعية

لقد اجمع المهتمين بالتربية والتعليم على أن نجاح أو تطوير العملية التعليمية يعتمد أساسًا على المعلم ومدى امتلاكه لمهارات التدريس التي تمكنه من تحقيق الأهداف التعليمية، وعلى هذا فإن رفع مستوى الأداء للنظام التعليمي، وتطويره لا يتحقق إلا من خلال معلم تم إعداده بشكل جيد، حيث إنه مهما بلغت جودة المنهج فإنها تظل قاصرة بلا فائدة ما لم يتوافر لها المعلم الجيد، كذلك فإن الإدارة الجيدة تظل عاجزة عن تحقيق أهدافها إذا لم يوجد المعلم الكفء، بل إن التطورات التكنولوجية الحديثة تفقد أهميتها بدون معلم قادر على توظيفها. (جعفر محمود، ص ٤٢٠)

فمهما امتلك المعلم من المهارات اللازمة للقيام بعمله فإنه مطالب بتجديدها وتطويرها، ويسعى لاكتساب كل ما يمكن أن ينتج عنه تدريس جيد ومتميز يؤدى إلى تحقيق جودة في نوعية التعليم، وأكد (برينيمان،Brennema 2010)على أن صناع القرار والمعلمين والباحثين يتفقون على أن جودة المعلم هو المفتاح لتعلم الطلبة، وأن المعلمين لهم تأثير على جودة العملية التعليمية، حيث يتعين على المعلمين الذين هم جوهر العملية التعليمية أن يكونوا على المستوى الذي يمكنهم من تحسين نوعية التدريس، وضرورة تلبيتهم لمعايير ومؤشرات الأداء.

كما أن تقويم الأداء التدريسي للمعلمين يساعد على الكشف عن جوانب الخلل في عملية التدريس والارتقاء بها، من خلال تنمية الطرق العملية للملاحظة وأدواتها وتقويم التدريس حيث مازال هذا المجال في حاجة مستمرة للدراسة والتطوير، وينطبق بصفة خاصة على تقويم التدريس ذلك المجال الأكثر جدلًا وتعقيدًا، نظرًا لعدم اتفاق التربوين حتى وقتنا الحاضر على اتفاقًا كاملًا حول معايير التدريس الجيد.

وعليه فإن التقويم يهدف إلى تحسين مستوى أداء المعلم لأنه لا يُعد غاية وإنما وسيلة تساعد في هذا التحسين ويهدف أيضًا للتشخيص والعلاج بالإضافة للتنبؤ وتوقع مستوى الأداء مستقبلًا، حيث أن التقويم يُتبع عادة باتخاذ قرار حاسم كما يهدف لإصدار أحكام على مدى تحقيق العملية التربوية لأهدافها وأغراضها؛ وبصيغة أخرى تقويم الأداء غرضه التعرف على مدى جودة أداء لكل فرد وفي جميع المستويات التى تتكون منها العملية التعليمية وعرض هذه المعلومات بين يدي المسئولين عن شئون المعلمين. (إبراهيم محمد:٢٠٠٢، ص ص ١٢٢-١٦٣)

ويمكن تقويم أداء المعلم وفق المعايير الآتية:

- معايير تقويم أداء المعلم بناءً على تحصيل الطلبة.
- معايير تقويم أداء المعلم بناءً على آراء الطلبة.
- معايير تقويم أداء المعلم بناءً على التقويم الذاتي.
- معايير تقويم أداء المعلم بناءً على ملاحظة كفاءاته التدريسية.
- معايير تقويم أداء المعلم بناءًا على تأثيره في مناخ غرفة الدراسة. (منال عواد:٢٠١٢، ص ص٥٧-٦٥.

ولما كان تدريس الدراسات الاجتماعية يحتاج إلى معلم يمتلك كفايات تمكنه من الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلابه والتي تتمثل في الآتي:

- التعمق والخلفية العريضة في مجال الدراسات الاجتماعية.
- الإلمام بما يستحدث من طرائق تدريس في مجال تخصصه.
- الاتساق والإيمان بفلسفة مجتمعه.
- إتاحة الفرصة للطلاب لمعايشة مواقف مشابهة للمواقف الحياتية.
- أن يتحلى معلم الدراسات الاجتماعية الناجح بالقيادة التربوية. (جعفر محمود، ص ٤٢٢)

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص دور معلم الدراسات الاجتماعية فيما يتعلق باكساب تلاميذ التعليم الابتدائي لأبعاد الثقافة القانونية في الآتي:

- يوضح من خلال عملية التدريس الأخطار القانونية المترتبة على تلويث المسطحات المائية ولا سيما نهر النيل.
- يصمم مواقف تعليمية تساعد المتعلم على التعرف على هيئات الحكم في مصر.
- يصمم أنشطة تعليمية تكسب التلاميذ الثقافة القانونية الخاصة بالحفاظ على الآثار والممتلكات العامة.
- يوجه التلاميذ لعمل أبحاث قصيرة عن حقوق المستهلك والدور الذي يقوم به جهاز حماية المستهلك.

- مساعدة التلاميذ في عمل مجلة حائط أو صفحة الكترونية تشمل حقوق الطفل المصري في ضوء القوانين التى أصدرتها الدولة لحماية حقوق الأطفال.
- اختيار مجموعة من لتلاميذ لألقاء كلمة بالإذاعة المدرسية عن قواعد الحضور والغياب طبقًا لما نصت عليه لائحة الانضباط المدرسي.
- استخدام أساليب تقويم تهدف إلى تقويم معرفة التلاميذ القانونية نحو الحفاظ على الأراضي الزراعية.

- **المحور الثاني: الثقافة القانونية ومناهج الدراسات الاجتماعية**

تُمثل الثقافة القانونية إحدى مكونات الثقافة العامة للفرد والتي يجب أن يكتسبها بوصفه عضوًا في المجتمع لكي يدرك حقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها، حيث تهدف الثقافة القانونية إلى تنمية وعي أفراد المجتمع بالقانون من خلال تزويدهم بالمعارف، والمفاهيم، والاتجاهات، والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين، والتشريعات، واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع. (زكي بن عبد العزيز بودي وأمير القرشي:٢٠١١، ص ٤٠)

أولًا: المقصود بالثقافة القانونية (Legal Culture):

تعددت تعريفات الثقافة القانونية تبعًا لتعدد التخصصات والرؤى التي انطلقت منها، وفيما يلي عرض لبعض منها:

تعرفها كلًا من فاطمة عبد القادر حسن وسهير أحمد حواله بأنها "جملة المعارف القانونية التي تشمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية والتي يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها، وذلك في إطار فلسفة المجتمع وأهدافه". (فاطمة عبد القادر وسهير محمد: ١٩٩٥، ص٧٣)

ويعرفها (دايفيد نيلكن David Nelken) بأنها "طريقة لوصف أنماط مستقرة نسبيًا للسلوك والمواقف الاجتماعية الموجهة قانونًا". (Nelken,David 2004 ، ص١)

و يعرفها (جورن Jorn Sunde) بأنها الأفكار، والمواقف، والقيم، والآراء حول القانون والنظام القانوني، والمؤسسات القانونية لدى مجموعة من السكان، أو هي الطريقة التي يتم بها دمج القيم والممارسات والمفاهيم في عمل المؤسسات القانونية، وتفسيرات النصوص القانونية.(Sunde, Jorn ,O. 2010 ،ص١١)

ومن التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن الثقافة القانونية تعنى بتزويد المتعلمين بقدر من المعارف والمفاهيم ذات العلاقة بالقواعد القانونية العامة، والتي تمكنهم من إدراك حقوقهم وواجباتهم، ومن ثم التعاطي مع متطلبات الحياة ومشكلاتها بوعي ومسئولية، هذا فضلًا عن إكسابهم العديد من القيم، والأفكار والاتجاهات التي تؤهلهم لاحترام القوانين ليس خوفًا من الجزاء ولكن إيمانًا بأن ذلك سيوفر لهم حياة أفضل.

ويتضح من التعريفات والمصطلحات السابقة الآتي:

ركزت بعض التعريفات على ضرورة التعرف على الحقوق والواجبات والمعلومات القانونية.

أوضحت أن الثقافة القانونية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته المختلفة.

تنمية الثقافة القانونية لدى الأفراد تعزز الاتجاهات الإيجابية نحو القانون بصفة عامة.

اقتصرت بعض التعريفات للثقافة القانونية على أنها مجرد معلومات ومعارف قانونية والبعض الآخر أكد على ثلاث أبعاد للثقافة القانونية منها المعرفي، والوجداني، والمهاري.

ثانيًا: سمات الثقافة القانونية

تتميز الثقافة القانونية بمجموعة من السمات التي تجعل منها محتوى يمكن تعلمه وتضمينه في المناهج التعليمية ومنها:

إنسانية: حيث أنها من صنع الإنسان ومرتبطة بعلاقته مع أفراد مجتمعه، ومؤسساته.

مكتسبة: أي أن الإنسان يمكنه أن يكتسبها من خلال برامج تعليمية، ومن خلال تعامله وتوعيته من قبل المؤسسات القانونية، وأنها متوارثة من جيل إلى جيل.

متنوعة: تختلف في مضمونها من مجتمع لآخر تبعًا لنظامه السياسي وظروفه التاريخية، وقد يصل هذا التنوع إلى درجة التناقض بحيث نجد أن الأفكار والسلوكيات القانونية قد تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون في مجتمع ما، ولا يعاقب عليها في مجتمع آخر.

متطورة: أي أن كل جيل يضيف إليها ما يراه ملائمًا لظروفه، والتطور لا يعني عدم الاستقرار؛ وإنما يدل على نموها وإتصالها بالثقافات الأخرى.(سميرة أحمد:٢٠٠٤، ص٣٣٨)

ثالثًا: أبعاد الثقافة القانونية

اتفقت العديد من الدراسات أن أبعاد الثقافة القانونية تتحدد في ثلاثة جوانب رئيسة تمثل ما يلي:(عبير عبد الصمد :٢٠٠٨، ص٤٣) (منى محمد ٢٠١٣ص ص ٢٧٥-٢٧٦)

- **البُعد المعرفي:** ويمثل نقطة الإنطلاق لبناء ثقافة الفرد القانونية، فلا يمكن أن تبنى ثقافة قانونية توجه سلوكيات الأفراد وتحكم عاداتهم ما لم يتوافر لها الجانب المعرفي الذي يؤسس لذلك، ويتمثل في المفاهيم، والحقائق، والمعارف، والمعلومات القانونية التي يكتسبها الفرد وتساعده على فهم حقوقه وواجباته كمواطن، وفهم دور القانون وأهميته، والأسس التي يرتكز عليها.
- **البُعد الوجداني:** يمثل الموجه لسلوكيات الفرد وأداءاته في المواقف المختلفة، ويقصد به الجانب الذي يعني بالأحاسيس، والمشاعر، والإنفعالات، وتكوين الإتجاهات والميول والقيم، ويتكامل الجانب الوجداني مع الجانب المعرفي تكاملًا تامًا، فالمُدخل الأساسي للمجال الوجداني هو عقل الإنسان الذي يمثل الجانب المعرفي، ويتمثل في إكساب الفرد القيم والإتجاهات المرغوبة اجتماعيًا ومنها (احترام القانون – احترام السلطة الشرعية – احترام الملكية العامة والمال العام – احترام التنوع والاختلاف – نبذ العنف والتطرف)، فضلًا عن تعديل القيم والإتجاهات السلبية.
- **البُعد المهاري:** ويتمثل في تطبيق الفرد لمواد القانون في حياته العامة باعتبار أن ذلك حق من حقوق المواطنة، وتعتبر الممارسة مبدأ مهمًا في الثقافة القانونية.

رابعًا: الأهمية التربوية للثقافة القانونية

و يتضح مما سبق ضرورة تضمين الثقافة القانونية بأبعاها المختلفة في المناهج التعليمية لما لها من أهمية تربوية للمراحل التعليمية المختلفة والمتمثلة فيما يلي:

- تُساعد الثقافة القانونية على إكساب المتعلمين احترام القوانين، وإكتساب العادات الحسنة ليصبحوا مواطنين صالحين.(حافظ فرج:٢٠٠٤، ص١١٦)
- تنمية الوعي بالقانون لدى المتعلمين يساهم في إنماء الوعي السياسي لديهم على اختلاف مراحلهم العمرية، وبالتالي معرفة الحقوق السياسية والواجبات، بما قد يؤدي إلى تشجيع وتحفيز المشاركة السياسية، والمجتمعية من حيث

معرفة القواعد القانونية الموضوعية، والإجرائية المنظمة للانتخابات العامة، والاستفتاءات، كما أن تنمية الثقافة القانونية تتيح ملكة التمييز بين ما هو شرعي سياسيًا، وما هو نقيض ذلك، بين ما هو مباح قانونًا وما هو داخل في إطار التجريم والعقاب. (نبيل عبد الفتاح:٢٠٠٢، ص٣٤)

- تُسهم الثقافة القانونية في معرفة المتعلمين للأنظمة والقوانين (بشكلها البسيط) التي تحكم عمل المؤسسات التي تقوم عليها الدولة مثل السلطات الثلاثة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ومعرفة الحدود فيما بين هذه السلطات ودورها في المجتمع.
- تنمية الثقافة القانونية تعمل على اكساب الإنسان القدرة على مراقبة الذات، وإمكانية التوجيه الهادف لتصرفاته وضبطها، وهذا هو الهدف من نشر الثقافة القانونية أن يصبح القانون جزءًا لا يتجزأ من السلوك الشخصي للإنسان.
- تُسهم الثقافة القانونية في اكساب المتعلمين الفهم العملي للمفاهيم، والعلاقات، والروابط القانونية من خلال استراتيجيات تدريسية تقوم على نشاط المتعلمين ومشاركتهم.
- كما تغرس ثقافة الحق والواجب لدى المتعلمين، فالهدف من القانون تنظيم الروابط الاجتماعية وإشاعة العدل والمساواة بين الناس، ووسيلته في تحديد الحقوق والواجبات، وذلك عن طريق اعطاء الفرد حقًا وتحميله واجبًا فتعطيه بذلك سلطة تمكنه من العمل على جانب معين في علاقاته بالآخرين بما يتضمن أن يتمتع الفرد بحقه مع عدم إهداره لحقوق الأخرين. (صالحة عبد الله، وآخرون:٢٠١٤، ص ١٩١).
- تُسهم الثقافة القانونية من خلال ما تقدمه للمتعلمين من معلومات عن القوانين، وأهميتها، والمبادئ الأساسية التي تعتمد عليها وما تغرسه فيهم من قيم، ومبادئ، ومثل عليا في مواجهة ظاهرة العنف لدى الشباب والتي اتسعت دائرتها إلى حد اختراقها للمؤسسات التربوية. (ثناء أحمد: مرجع سابق، ص ص ١٠٢-١٠٣).
- اكساب المتعلمين الخبرات التعليمية المرتبطة بالنواحي القانونية يسهم في تطوير قدرة المتعلمين على تأويل، وتفسير، وتحليل الأدوار، والنصوص، والقضايا القانونية، وفهم كيفية تطبيق القانون في بعض المواقف الحقيقية، كما تسهم في تنمية مهارات اتخاذ القرار والتفكير النقدي واستيعاب الجدل والصراع القائم حول بعض الموضوعات القانونية، ومن ثم إعداد المواطن

الواعي القادر على المشاركة الواعية المسئولة بفاعلية في المجتمع.(سامح جميل ، فتحي كامل:١٩٩٨، ص٣٥)

خامسًا: الثقافة القانونية ومناهج الدراسات الاجتماعية

إن الهدف الأساسي من التربية هو إعداد أفراد صالحين، قادرين على التعامل مع متطلبات العصر ومتغيراته، من خلال اكسابهم المعارف والمهارات والقيم التي تمكنهم من أن يكون لهم دور فعال في المجتمع. ولكي تنتج التربية أفرادًا صالحين لابد أن تتضمن مناهجها التعليمية المدخلات التي تؤهلهم لذلك اعتمادًا على تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وتنمية الوعي بكونهم أفرادًا في هذا المجتمع، وهذا ما تهدف إليه الثقافة القانونية كونها جزء أصيل في تكوين شخصية الفرد المتعلم.

وتُعد مناهج الدراسات الاجتماعية من أقدر المناهج الدراسية على تناول الموضوعات المتصلة بالثقافة القانونية، حيث ينصب اهتمام مناهج الدراسات الاجتماعية في معالجة علاقة الإنسان بالمجتمع الذي يعيش فيه والمشكلات المترتبة على تفاعل الناس بعضهم مع بعض في جماعات، وتعريفهم بمسئولياتهم نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم، وذلك لأنها تتضمن دروسًا في حب الوطن وتحمل المسؤولية واحترام الملكية العامة والخاصة، لذا وجب على معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية العمل على تنمية أبعاد الثقافة القانونية لدي المتعلمين من خلال:

- التعرض لثقافة القانونية الخاصة باحترام علم مصر أثناء الشرح، من حيث التعرف على العقوبة القانونية لمن يخالف ذلك، وبالتالي تنمية السلوكيات الصحيحة نحو التعامل معه مثل الوقوف باحترام أثناء تحية العلم، عدم تمزيقه، أو رميه بالأرض أو حرقه.
- تصميم أنشطة تهتم بتنمية الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الهوائي من حيث التعرف على اسم الجهاز المعني بحماية البيئة وأهم اختصاصاته، والشروط التي حددها القانون عند حرق القمامة، وشروط البناء التي الزم بها القانون القائمون على إنشاء المنشأت الصناعية، و التعرف على العقوبات القانونية إزاء تلوث البيئة الهوائية، ومن ثم التعرف على دورنا كأفراد نحو حماية البيئة من التلوث الهوائي، وتوجيه سلوك المتعلمين نحو ترشيد استهلاك مصادر الطاقة وخاصة غير المتجددة منها، والتوسع نحو استخدام الطاقة النظيفة.
- استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس تساهم في تنمية الثقافة القانونية لدى المتعلمين مثل (المحاكمات الساخرة) التي يمكن توظيفها في درس حماية الموارد المائية من الثلوث فيتممن خلالها التعرف على القوانين الخاصة

بحماية نهر النيل من التلوث، والعقوبات القانونية إزاء ردمه أو التعدي عليه وبالتالي إكساب المتعلمين القيم والتوجهات الإيجابية نحو بعض السلوكيات مثل ترشيد استهلاك المياة، غلق الصنبور، حث الآخرين على ذلك، والتوجهات السلبية نحو بعض السلوكيات مثل رش الشوارع بالمياة، غسل السيارات، نظم الري التقليدية(الري الدائم)، وإلقاء المخلفات بنهر النيل.

- كما يمكن للمعلم استخدام بعض الصور والفديوهات لتنمية الثقافة القانونية الخاصة بحقوق الطفل في هذه المرحلة، وتعريفه بالسن القانوني للعمل، والإساءات التي يمكن أن يتعرض لها وطرق التعامل القانوني مع هذه الاساءات، كما يمكن التطرق إلى مخاطر الزواج المبكر للإناث، والتعرف على الرأي القانوني في هذا الأمر.

إجراءات البحث الميدانية:

مجموعة البحث

تكونت مجموعة البحث من (١٢) من معلمًا ومعلمة للدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية بإدارة المعصرة التعليمية لمعرفة مدى ممارستهم لأبعاد الثقافة القانونية داخل حجرة الدراسة.

أداة البحث:

١- قائمة أبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، وتم إعدادها وفقًا للخطوات التالية:

- **الهدف من القائمة:**

تحديد الأبعاد الرئيسة والفرعية للثقافة القانونية التي يمكن لمعلمي الدراسات الاجتماعية تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

- **مصادر اشتقاق القائمة:**

تنوعت وتعددت مصادر اشتقاق القائمة وتمثلت في الآتي:

أولًا: البحوث والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الثقافة القانونية.

ثانيًا:الأدب التربوي والقانوني والمتمثل في الكتب والمراجع والدوريات التربوية والقانونية.

ثالثًا: بعض القوانين المصرية التي أصدرتها الدولة.

رابعًا: خصائص نمو تلاميذ المرحلة الابتدائية.

خامسًا: طبيعة مادة الدراسات الاجتماعية.

إعداد القائمة في صورتها الأولية:

تستند القائمة على مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها في أهداف ومحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، ومن خلال المصادر والدراسات التي تم الاعتماد عليها في اشتقاق القائمة ، تم التوصل إلى شكل القائمة في صورتها المبدئية حيث اشتملت على ثمانية أبعاد رئيسة ويندرج تحت كل بُعد عدة أبعاد فرعية، وعند صياغة أبعاد القائمة تم مراعاة الآتي:

- أن تكون محددة وواضحة وبعيدة عن الغموض.
- أن تعكس أبعاد الثقافة القانونية بدقة في مناهج الدراسات الاجتماعية.
- أن تكون قابلة للتطبيق، وتحمل فكرة واحدة.
- ألا تكون مكررة مع الأبعاد الأخرى.

- ضبط القائمة:

بعد أن تم التوصل إلى قائمة أبعاد الثقافة القانونية في صورتها المبدئية، وللتأكد من صلاحيتها تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين في مجال المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، للتعرف على آرائهم في النقاط التالية:

- مدى وضوح الصياغة اللغوية والعلمية.
- مدى انتماء الأبعاد الفرعية للأبعاد الرئيسة.
- مدى مناسبتها لتلاميذ المرحلة الابتدائية.
- مقترحاتهم بالحذف أو التعديل أو الإضافة.

وقد أسفرت عملية التحكيم عن:

قام بعض السادة المحكمين بحذف بعض العبارات لصعوبتها وغموضها، وعدم مناسبتها للمستوى العمري لتلاميذ هذه المرحلة، في حين اقترح بعض السادة المحكمين إضافة بعض المبادئ القانونية لتلاميذ هذه المرحلة، كما قام بعض السادة المحكمين بإعادة صياغة بعض العبارات لغويًا.

- الصورة النهائية للقائمة:

قامت الباحثة بتعديل القائمة المبدئية للثقافة القانونية في ضوء ما أبداه السادة المحكمون من آراء ومقترحات، وتم التوصل إلى القائمة في صورتها النهائية، وبالتالي أصبحت القائمة قابلة للتطبيق حيث تكونت القائمة من ثمانية أبعاد رئيسة وعدد من الأبعاد الفرعية، وتتمثل في:

١- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث المائي.

٢- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية.

٣- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الهوائي.

٤- الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق المستهلك.

٥- الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.

٦- الثقافة القانونية المتعلقة ببعض قواعد الانضباط المدرسي.

٧- الثقافة القانونية المتعلقة ببعض المفاهيم الدستورية.

٨- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الآثار والممتلكات العامة.

ومن خلال ماسبق من إجراءات قامت بها الباحثة في إعداد القائمة، وضبطها يكون قد تم الإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث الحالي والذي ينص على "ما أبعاد الثقافة القانونية التي يمكن لمعلمي الدراسات الاجتماعية تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

٢- إعداد بطاقة الملاحظة:

وللأجابة على السؤال الثاني للبحث ونصه: كيف يمكن قياس الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء الثقافة القانونية؟

تم إعداد بطاقة ملاحظة لأداء معلمي الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، وقد مر إعدادها بالخطوات التالية:

<u>الهدف من البطاقة:</u>

للتعرف على مستوى أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

تحديد محاور بطاقة الملاحظة:

تمثلت محاور بطاقة الملاحظة في (١٦) فقرة وهي كالتالي:

١- يُحدد أهداف الدرس في ضوء أبعاد الثقافة القانونية للمرحلة الابتدائية.

٢- يُصمم أنشطة تعليمية لتنمية الثقافة القانونية للمرحلة الابتدائية.

٣- يربط بين المحتوى التعليمي المقدم وأبعاد الثقافة القانونية.

٤- يربط بين محتوى الدرس وأبعاد الثقافة القانونية وثيقة الصلة بحياة المتعلم بالمرحلة الابتدائية.

٥- يعرض بعض القوانين ذات الصلة بموضوع الدرس أثناء الشرح في ضوء أبعاد الثقافة القانونية للمرحلة الابتدائية.

٦- يُفعِل مواقف تعليمية لتنمية الثقافة القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

٧- يستخدم بعض العبارات أو المصطلحات والمفاهيم القانونية أثناء الشرح مثل (دستور – قانون – عقوبة قانونية – ممنوع قانونًا – غير قانوني – حقوق – واجبات).

٨- يشير المعلم إلى العقوبة القانونية لبعض الأمور المخالفة للقانون المتضمنة بموضوع الدرس أثناء الشرح.

٩- يوجه أسئلة تساعد في اكساب التلاميذ الثقافة القانونية بالمرحلة الابتدائية.

١٠- يعرض صور توضح بعض المخالفات القانونية.

١١- يعرض بعض المبادئ الدستورية أثناء الشرح.

١٢- يوجه التلاميذ بالمرحلة الابتدائية للقيام ببعض الأنشطة لتنمية الثقافة القانونية.

١٣- يُشجع التلاميذ على اتباع قواعد الأمن والنظام داخل الفصل والمدرسة.

١٤- يستخدم استراتيجيات تدريس تساعد في اكساب التلاميذ بعض أبعاد الثقافة القانونية أثناء الشرح.

١٥- يستخدم وسائل وأدوات تقويم لأبعاد الثقافة القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

١٦- يستخدم أساليب تغذية راجعة لأبعاد الثقافة القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

صياغة عبارات البطاقة:

تم صياغة عبارات البطاقة في صورة أداءات يسهل ملاحظتها، في شكل عبارات قصيرة في زمن المضارع، ولا تحتمل أكثر من معنى، وتم تحديد ثلاثة مستويات لجودة الأداء، يمكن من خلالها الحكم على أداء المعلم في ضوء الدرجة التي يحصل عليها.

صدق بطاقة الملاحظة:

عُرضت البطاقة على مجموعة من المتخصصين في مجال المناهج وطرق التدريس للاستفادة من آرائهم حول صدق البطاقة وسلامتها، وتم إجراء بعض التعديلات بناء على آرائهم وملاحظاتهم، وبذلك تم التوصل للصورة النهائية لبطاقة الملاحظة، حيث أصبحت تتكون من (١٦) عبارة/ فقرة.

ثبات بطاقة الملاحظة

تم حساب ثبات البطاقة عن طريق تطبيقها فرديًا من قبل اثنين من معلمي الدراسات الاجتماعية – وذلك بعد تدريبهما على استخدامها – على (١٢) معلماً ومعلمة من معلمي الدراسات الاجتماعية، وتم رصد البيانات لكل من العلمين على حدة ، وحساب نسبة الاتفاق بين الملاحظتين، باستخدام معادلة "كوبر" Cooper لحساب نسبة الاتفاق، ويعتبر"كوبر" أن نسبة الاتفاق تدل على مدى ثبات نظام الملاحظة، فإذا كانت نسبة الاتفاق أقل من (٧٠٪) دلّ ذلك على انخفاض ثبات، وإذا كانت نسبة الاتفاق (٨٥٪) فأكثر دلّ ذلك على ارتفاع نسبة الثبات، وجاءت نسبة الاتفاق بين الملاحظتين للبطاقة ككل (٨٧٪) وهى تدل على ارتفاع ثبات البطاقة، وبذلك أصبحت بطاقة الملاحظة في صورتها النهائية، وصالحة للتطبيق على مجموعة البحث.

تحديد معيار الأداء على بطاقة الملاحظة:

يوضع أمام كل فقرة ثلاثة مستويات تقيس درجة ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية (مجموعة البحث)، وهى: تعني الأداء متحقق بدرجة كبيرة (درجتان)، وتعطى الأداء بدرجة متوسطة(درجة)، والأداء غير متحقق /ضعيف (صفر).

وقد تحدد مؤشرات الأداء لدى مجموعة البحث من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مستوى الأداء} = \frac{\text{ن} - ١}{\text{ن}}$$

حيث تشير (ن) إلى عدد مؤشرات الأداء وتساوى(٣)، وحددت الباحثة درجة القطع والتي تحدد درجة الموافقة للعبارة، وأن المتوسطات الحسابية ونسبها المئوية هي الحد الفاصل بين مستوى الأداء في أداة البحث، كما يظهر فى الجدول التالي:

جدول (١) الحد الفاصل بين مستوى الأداءات في أداة البحث

مدى المتوسطات	الوصف
(٠ – أقل من ٠.٦٧)	ضعيف
(٠.٦٧ – أقل من ١.٣٤)	متوسط
أعلى من (١.٣٤)	كبير

تطبيق بطاقة الملاحظة:

تم اختيار مجموعة البحث من بين معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية، بإدارة المعصرة التعليمية وتكونت من (١٢) معلمًا ومعلمة.

نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها:

للإجابة عن سؤال البحث الثالث، والذي نصه: ما مدى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجموعة البحث، على بطاقة ملاحظة تحديد مستوى الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء قائمة أبعاد الثقافة القانونية، كما هو واضح في الجدول(٢)، وللحكم على درجة الممارسة، فقد أعطيت المتوسطات التدريج الآتي:(٠ – أقل من ٠.٦٧) ضعيف، و(٠.٦٧ – أقل من ١.٣٤) متوسط، وأعلى من (١.٣٤) كبير.

جدول(٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجموعة البحث على بطاقة الملاحظة

رقم الفقرة	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
١	يُحدد أهداف الدرس في ضوء أبعاد الثقافة القانونية للمرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
٢	يُصمم أنشطة تعليمية لتنمية الثقافة القانونية للمرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
٣	يربط بين المحتوى التعليمي المقدم وأبعاد الثقافة القانونية.	.00	.000	ضعيف
٤	يربط بين محتوى الدرس وأبعاد الثقافة القانونية وثيقة الصلة بحياة المتعلم بالمرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
٥	يعرض بعض القوانين ذات الصلة بموضوع الدرس أثناء الشرح في ضوء أبعاد الثقافة القانونية للمرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
٦	يُفعِل مواقف تعليمية لتنمية الثقافة القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
٧	يستخدم بعض العبارات أوالمصطلحات والمفاهيم القانونية أثناء الشرح مثل (دستور – قانون – عقوبة قانونية – ممنوع قانونًا – غير قانوني – حقوق – واجبات).	.67	.492	متوسط
٨	يشير المعلم إلى العقوبة القانونية لبعض الأمور المخالفة للقانون المتضمنة بموضوع الدرس أثناء الشرح.	.00	.000	ضعيف
٩	يوجه أسئلة تساعد في اكساب التلاميذ الثقافة القانونية بالمرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
١٠	يعرض صور توضح بعض المخالفات القانونية.	.00	.000	ضعيف
١١	يعرض بعض المبادئ الدستورية أثناء الشرح.	.00	.000	ضعيف
١٢	يوجه التلاميذ بالمرحلة الابتدائية للقيام ببعض الأنشطة لتنمية الثقافة القانونية.	.00	.000	ضعيف

١٣	يُشجع التلاميذ على اتباع قواعد الأمن والنظام داخل الفصل والمدرسة.	1.33	.492	متوسط
١٤	يستخدم استراتيجيات تدريس تساعد في اكساب التلاميذ بعض أبعاد الثقافة القانونية أثناء الشرح.	.00	.000	ضعيف
١٥	يستخدم وسائل تقويم لأبعاد الثقافة القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف
١٦	يستخدم أساليب تغذية راجعة لأبعاد الثقافة القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.	.00	.000	ضعيف

يتبين من الجدول(٢) السابق الآتي:

– أن مستوى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية وفقًا لبطاقة الملاحظة المُعدة لذلك، جاء على النحو التالى: حيث حصلت الفقرات (١–١٦) على مستوى ضعيف، إذ بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات مجموعة البحث عليها (0.00)، وهو ما يدل على الانخفاض الكبير في مستوى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية للأبعاد الثقافة القانونية أثناء التدريس بصفة عامة في محاور بطاقة الملاحظة، حيث حصل أفضل المعلمين إداءً على ٩.٣٪ من درجات البطاقة.

– تفاوت درجات المعلمين في محاور البطاقة حيث تراوحت الدرجات بين (٣.١٪–٩.٣٪) وهذا يرجع إلى اختلاف مستويات الأداء لدى المعلمين، ولكنها في المجمل تعبر عن ضعف في ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية، ويرجع البحث أسباب هذا الضعف إلى عدة أسباب هي كالتالي:

– قصور وضعف معرفة بعض معلمي الدراسات الاجتماعية بالمقصود بالثقافة القانونية، و أهميتها التربوية، وأهم المبادئ القانونية التي يجب اكسابها لتلاميذ المرحلة الابتدائية.

– الوقت المخصص لتدريس موضوعات مادة الدراسات الاجتماعية لا يتناسب مع إمكانية المعلم لأكساب تلاميذه بعض المبادئ القانونية حتى وان وجدت بعض الموضوعات التي تشير إلى الثقافة القانونية بوضوح.

توصيات البحث:

من خلال نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

– ضرورة تطوير وتحسين برامج إعداد المعلمين في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

- تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.
- تدريب المعلمين على كيفية اكساب المتعلمين للأبعاد الثقافة القانونية.
- وضع معايير ومؤشرات لقياس الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

بحوث مقترحة:

يقترح البحث إجراء البحوث التالية:

- فاعلية برنامج مقترح لتطوير أداء معلمي الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.
- فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.
- تأثير أداء معلمي الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية على تحقيق بعض نواتج التعلم لدى تلاميذهم.
- تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- إبراهيم محمد كرم (٢٠٠٢): ما مدى إتقان معلم المواد الاجتماعية بمدارس التعليم العام بدولة الكويت للكفايات التدريسية؟: دراسة استطلاعية لآراء الموجهين والمدرسين الأوائل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد (٣)، العد د (٤)، البحرين.

٢- أحمد اللقاني، وعلي الجمل(٢٠٠٣): معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة، ص١٢.

٣- أحمد حسين الصغير (٢٠٠٨): " معايير تقويم أداء المعلم: نموذج مقترح " دراسة ميدانية في مجتمع الإمارات"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٥)، العدد(٢).

٤- ايمان محمد عبد الوارث (٢٠١٨): "مقرر مقترح فى الثقافة القانونية قائم على المدونات الإلكترونية لتنمية الوعى بالمسئولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة الجغرافيا"، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، عدد(١٠١)، يونيه.

٥- ثناء أحمد جمعه (٢٠٠٦): "فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية"، رسالة ماجسير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص٨٦.

٦- جبر عبد الحميد (٢٠٠): اتجاهات وتجارب معاصرة في تقويم أداء التلميذ والمدرس، دار الفكر العربي، القاهرة.

٧- جعفر محمود الموسي (٢٠١٥): "تقويم الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الأساسية العليا في ضوء معايير الجودة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد(١٦٥)، الجزء(٢)، أكتوبر، ص ٤١١.

٨- جيهان فؤاد (٢٠٢٢): " تقويم الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في ضوء أبعاد الهوية البصرية"، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، عدد(١٦)، الجزء(١٠)، ديسمبر، ص١٠٧٥.

٩- حافظ فرج أحمد (٢٠٠٤): التربية وقضايا المجتمع المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ص ١١٦.

١٠- حسام الدين حسن عبد الحميد(٢٠٠٦):"أسلوب Delphi مُدخل لتطوير الأداء التدريسي لمعلم الدراسات الاجتماعية في إطار التغيرات المتوقعة للقرن الحادي والعشرين"، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، عدد (٩)، ص ص ١٥-٥٨.

١١- حسن حسن القرش وأحمد عبد الرشيد (٢٠٠٩): "واقع الأداء التدريسي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في ضوء معايير جودة الأداء والتنمية المهنية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، عدد (٢٢)، ص ص٤٣-٩٧.

١٢- حسن حسين البيلاوي وآخرون (٢٠٠٦): الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

١٣ - حسن حسين زيتون (٢٠٠١): مهارات التدريس – رؤية في تنفيذ التدريس، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٢.

١٤- خالد عبد اللطيف عمران (٢٠٠٨):"تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالحلقة الإعدادية في ضوء معايير الجودة الشاملة"، المؤتمر الأول (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية)، مجلد(٢)، ص ص ٤٤٤-٥٨٥.

١٥- رحيم العزاوي(٢٠٠٦): المنهل في العلوم التربوية: القياس والتقويم في العملية التدريسية، ط١، عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، ص١٨.

١٦- ريتشارد ل. أرندس (٢٠٠٥): الوظائف التفاعلية والتنظيمية للتعليم، ترجمة فايد راشد رباح، دار الكتاب الجامعي، غزة.

١٧- زكي بن عبد العزيز، وأمير القرشي(٢٠١١):" مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل(للعلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد (١٢)، العدد(٢)، ص ٤٠.

١٨- سامح جميل عبد الرحيم، فتحي كامل زيادي (١٩٩٨): " الثقافة القانونية للمعلم- دراسة ميدانية"، مجلة التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد(١٢)، العدد(٢)، أكتوبر، ص٣٥.

١٩- أميرة أحمد السيد (٢٠٠٤): الأسس الاجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية، دار الفكر الغربي، القاهرة.

٢١- صالحة عبد الله، وعلي مهدي، ومريم سالم(٢٠١٤): "الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان"، المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم، العدد(٢)، سلطة عمان، ص١٩١.

٢٢- عائشة بنت بكر آدم (٢٠١٠): "تقويم مستوى اداء مديرات رياض الاطفال لبعض مهامهن الإدارية والتربوية من وجهة نظر المعلمات بمدينة مكة المكرمة"، مجلد(٢٦)، العدد (١)، مجلة كلية التربية ،جامعة أسيوط.

٢٣- عبد المعطي رمضان(٢٠٠٤): "اتجاهات معاصرة في تقويم المعلم"، المؤتمر العلمي السادس عشر – تكوين المعلم، مجلة الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مجلد(٢) جامعة عين شمس، يوليو، ص٩٨٥.

٢٤- عبير عبد الصمد بيومي (٢٠٠٨): "فاعلية مواقف تعليمية مقترحة في تعلم طفل الروضة بعض مبادئ الثقافة القانونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، ص٤٣.

٢٥-عماد السيد(٢٠٠٦): "تصور مُقترح لتطوير أداء معلمي التعليم الصناعي في ضوء المعايير المهنية المعاصرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، ص٦٥.

٢٦- عيد عبد الغني عثمان (٢٠٠٨): "الثقافة القانونية في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية – دراسة تقويمية"، المؤتمر العلمي الأول (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، مجلد(٢)، كلية التربية، جامعة عين شمس، يوليو، ص٥٠٧.

٢٧- فاطمة عبد القادر حسن وسهير محمد حوالة (١٩٩٥): "الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغيير–دراسة ميدانية"، مجلة العلوم التربوية، مجلد (٢)، العدد(١)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، أكتوبر.

٢٨- فايزة أحمد الحسيني (٢٠١٠): "تصور مقترح لتطوير أداء معلم الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء معايير الجودة الشاملة"، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، عدد (٢٧)، ص ص١٦٢-١٩٠.

٢٩- فوزي طه، رجب الكلزة(٢٠٠٠): المناهج المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ١٧٣.

٣٠- مجدي عزيز (٢٠٠٥): تصنيفات المقاييس التربوية وأدواتها، عالم الكتب، القاهرة.

٣١- محمد أبو الفتوح حامد (٢٠١١): التقويم التربوي بين الواقع والمأمول، مكتبة القشري، الرياض، ص٦.

٣٢- محمد محمود الحيله (٢٠٠٢): مهارات التدريس المصغر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

٣٣- محمود الضبع (٢٠٠٦): المناهج التعليمية، صناعتها، وتقويمها، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص١٥٤.

٣٤- محمود جمعة سالم(٢٠١٣): تقويم أداء معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة المتوسطة في ضوء المعايير المهنية، مجلة العلوم التربوية، العدد(١٨)، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ص٢٨٠.

٣٥- منال عواد مفضي (٢٠١٢): "تقويم أداء معلمي ومعلمات العلوم التربوية في ضوء معايير الجودة الشاملة في الأردن"، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

٣٦- منى محمد السيد الحرون (٢٠١٣):"الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (٣٧)، الجزء(٤)، مايو، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

٣٧- نبيل عبد الفتاح(٢٠٠٢): "الوعي القانوني وتنمية الثقافة السياسية في مصر" ، مجلة الديمقراطية، المجلد(٢)، العدد(٧)، مؤسسة الأهرام، ص٣٤.

٣٨- نجاة عبده عارف(٢٠٠٩): "فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي.

٣٩- والي عبد الرحمن أحمد(٢٠٠٠):"فاعلية برنامج مقترح في الأنشطة المصاحبة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في تنمية بعض المبادئ القانونية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ،جامعة عين شمس.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Alma Harris(2002): School Improvement : What′s in it for school?,London:Routledge,Falmer.

2- Colby.A, Ehrlich. T, Beaumont. E, and Stephens.J(2003): Educating Citizens: Preparing America's Undergraduates for Lives of Moral and Civic Responsibility, Michigan Journal of Community Service Learning,V(10), PP 70-75.

3- Daniel, Duke .L(1995): Teacher Evaluation Policy: from accountability to professional development, U.S.A.

4- Epstein,A.,. Anderson,P.M(2009) : Utilization of the National Collegiate Athletic Association (NCAA) Manual as a Teaching Tool, Journal of Legal Studies Education, Central Michigan University - Department of Finance and Law, V(26), N(1),PP 109-136.

5- Nelken,David(2004) : "Using The Concept of Legal Culture",Australian Journal of Legal Philosophy,V(29), January,P1.

6- Sunde, Jorn ,O.(2010): “Champagne at the Funeral - An Introduction to Legal Culture,in :John Oyerhagen Sunde and Knut Einar Skodvin (ed.), rendezvous of European LegalCultures (Fabokforlaget 2010),P11.

7- Steven L. VanderStaay(2007): Law and Society in Seattle: Law-Related Education as Culturally Responsive Teaching, Anthropology & Education Quarterly, Published by: Wiley on behalf of the American Anthropological Association V(38), N (4), PP 360-379.

8- Stavenhagen,R(2008): Building Intercultural Citizenship through Education: a human rights approach, European Journal of Education,V(43), N(2), PP161-179.

9- Zubok, Iu. A.; Chuprov, V. I.(2007): The Legal Culture of Young People from the Standpoint of Transformation Strategies,Eric,Russian Education and Society, V(49), N(7), Jul, P73-91.